الإسلام وصراع الحضارات*

(أحمد القديدي)

قراءة محمد خير فرج

يشكل الكتاب الذي أغناه عمر عبيد حسنة بمقدمة طويلة، نقطة ارتكاز لفهم صراع الحضارات، حيث إن سلبيات الصدام ليست حصراً في حضارة دون أخرى، ونعتقد أن فهم هذا المنطلق هو الأساس في الإحاطة بأبعاد صراع الحضارات.

إن وسطية الأمة عائدة لامتلاكها ميزان العدل المرتبط بالقيم السماوية، وبرصيد التجربة التاريخية للأنبياء مع أقوامهم، مما يجذر مفهوم المساواة دون الوقوف عند الأعراق. بينما الآخر يحمل سمات السيطرة والاستعمار؛ الرافضة لفلسفة المساواة الإنسانية بحرية الاختيار، حيث تتأصل بها كرامة الإنسان، فهي روح الحضارة الممتدة.

لكنه أكد أن الصراع والتدافع هو سبيل الحيوية والنمو، معتبراً أنه أحد محركات الحياة الاجتماعية، بصوره المتعددة من: الحوار، والمفاكرة، والمثاقفة، والمناظرة، والقتال، والمواجهة، والمنافسة. وكل ذلك: سنة اجتماعية من سنن الله تعالى وقوانينه، كما أنها سنة فردية، كسعي الإنسان للاختيار بين دوافع الخير والشر في نفسه. فالصراع بين الذات والذات، والذات والآخر، لا يتوقف إلا بتوقف الحياة، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ ۗ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ (الفرقان، الآية 31)، مشيراً إلى أن التدافع والاختلاف به تنجو الحقيقة من الدمار، والخير من الجفاف، قال عز وجل: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ

(*) أحمد القديدي، الإسلام وصراع الحضارات، قطر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، 1995م، 245 ص.

وَمَسَٰجِدُ يُذۡكَرُ فِيهَا ٱسۡمُ ٱللَّهِ﴾ (الحج، الآية 40)، وقوله: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لَّفَسَدَتِ ٱلۡأَرۡضُ﴾، (البقرة، الآية 251).

واعتبر أن الأزمة هي بالعقل المسلم المعاصر ما يكمن في عدم التأصيل والتأسيس لعلم السنن من خلال نضج الرؤية القرآنية وتنزيلها على الواقع في السيرة والسنة، ومن خلال استقراء محركات الصراع في تاريخ البشرية وعوامله وأسبابه ونتائجه. وبالتالي: لا يسلط الله على البشرية ظالماً واحداً يتحكم في مصيرها لفترة طويلة، فالتدافع يكون بين الظلمة أنفسهم، وبينهم وبين الحق. فالمدرك لسنة التدافع والصراع يصبح قادراً على حسن تسخيره والفقه بنتائجه، وعندئذ يمتلك مساحات لزرع الحقيقة وتنميتها.

ويتبنَّى نظرية المصلح «محمد رشيد رضا» المقعِّدة لوجوب تحويل السنن الإلٰهية إلى علم من العلوم، لقوله تعالى: ﴿قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِكُمۡ سُنَنٞ فَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُكَذِّبِينَ﴾ (آل عمران، الآية 137).

وعلَّل عدم اهتمام الصحابة ـ الرعيل الأول ـ بكتابة السنن نقلاً عن الإحيائي محمد عبده، إلى انشغالهم بالعلوم الشرعية، خاصة وأنهم ملمون بأحوال القبائل والشعوب بالتجربة التي اهتدوا بها في فتوحاتهم وسياساتهم للأمم. والعلم بالتجربة أنفع من العلم النظري. بمعنى أن التجربة مبنية على قراءة السنن المنصوص عليها بالخبرة الميدانية، فلا حاجة مُلحة لتقعيدها بعلوم مكتوبة، وهذا خلل، لكن الذي يشفع للسلف ذلك هو انشغالهم ببناء الدولة وكثرة الفتوحات. ويمكن تسمية علم السنن: بالسنن الإلٰهية، أو السياسة الدنيوية.

فالالتزام بسبل السنن عبر التداول الحضاري يؤدي للظفر بالفوز، وإن كان صاحبه ملحداً، ومن تنكَّبها خسر وإن كان صديقاً أو نبياً. وعلى هذا يتخرج انهزام المسلمين في «أُحُد» وانتصارهم في مواقع متعددة. وبه نقرأ حال الأمة تجاه محور صراعها المعاصر مع الصهاينة المستلبين للقدس العربية، وبالمقابل نستقري واقع المقاومة الوطنية والإسلامية في جنوب لبنان. وحثَّ الأمة على إحلال العقل الجماعي المؤسس، محل العقل الفردي

المفصَّل، فالمفاجأة بالنتائج لأي قضية تعني عدم إدراك المقدمات، لأنه لكل قضية علمها المطلوب. فالمشكلة في عقول أبناء الأمة أنها مبنية على: التوثُّب الروحي والحماس المنفعِل. وهذا لا يشكل مركز الرؤية الحضارية، أي: إدراك المقاصد لشخصية الأمة، فينشأ التصادم الحضاري.

ولعل من أخطر ميادين التدافع الحضاري أو الحوار الحضاري، مسألة تحديد المفاهيم والمصطلحات والمفردات المعرفية، التي تعبر عن الثوابت الحضارية والمرجعية الثقافية. لكن وبما أن قيمة الأمة بقِيمها الكامنة بخطابها؛ رغم تخلفها في عالم الأشياء، فإنها تسير في ركب التخلف القيمي بسبب التطبيع الثقافي للذات عبر مفكري الأمة المسكونين بقيم الحضارة الغربية، فقاربوا بين الديمقراطية والشورى، وبين أهل الذمة والمواطنة، وبين الجهاد والسياسات الشرعية. ويبدو أن صاحب التقديم قد خالف منهجه الداعي للتفاعل الحضاري في هذه الأمثلة وغيرها، حيث إن المتابع لآليات الديمقراطية يجد أنها تكاد تتطابق مع مفهوم الشورى، فغالباً ما يمزج الإحيائيون النصيون بين آليات الشورى وبين جوهرها؛ مما يقودهم لرفض النتاج الحضاري عند الآخر. وكذلك الحال في مصطلح أهل الذمة، وينسى الكثيرون أن الجهاد في الإسلام قد شرع لرفع الظلم عن الذات أو عن الآخر، وأيضاً لصد العدوان الخارجي، وليس لإلزام الآخر بالدين لأنه: لا إكراه في الدين، وبالتالي: لا تصادم بين الحضارات.

إن التحدي الحضاري المبني على صراع البقاء للأقوى أو الصراع الطبقي، هو الذي تقوم عليه الحضارة الغربية بمذاهبها المتعددة، مما يعني أن البقاء مرهون بإلغاء الآخر، لذلك تصبح الطبيعة عدوانية، لأنها مرتكزة على اللون والعرق والجنس والطبقة. وفي ضوء ذلك تفسر الحملات الصليبية، ودوافع الاستعمار الحديث، والحروب الكونية العالمية تجاه الآخر. وكذلك الموقف العدواني على الذات الغربية من ذاتها، من إفرازات الحضارة كالفاشية والنازية والديكتاتورية، فلا يغيب من الذاكرة مآسي: موسليني، وهتلر، ومحاكم التفتيش، ومذهب ميكافللي؛ الذي يمثل الأساس الثقافي والفكري لحضارة الصراع الغربية. وما لحق من استبداد وعنف بالعالم العربي

والإسلامي مرده للثقافة الغربية، لأن الإسلام يعتبر الاعتراف بالآخر وحقه في حرية العقيدة والعبادة والعمل والاختيار دين من الدين. فالغرب يمثل حضارة القوة والصراع، وتسلط الإنسان على الإنسان لكن الإعلام يضلل البشرية، حيث إن حضارتهم: جباية، وحقد، وعدوان.

وإن قمة الصراع الحضاري تكمن في هجرة الأجنة لا العقول المتميزة فحسب، لشعور الإنسان بوجوده عندهم، والمخيف أن يتلاشى انتماؤه لفعل الإرهاب بالاستبداد السياسي في الشرق بإيحاء الغرب، في حين أن الحرية الواقعة تحت السيطرة في الغرب يطلق عليها العنصرية وهذا يمثل الذروة في قمة الصراع، والاستلاب الحضاري، والغزو الثقافي. فالإشكالية الجوهرية تكمن في عدم فهم المهاجر؛ بجسده أو بفكره أن الذي يمنح الحرية في الغرب له هو الذي يمارس سياسة الاستبداد في وطنه.

وتخوّف من حالة الابتعاث للغرب بزهرات الأمة في كل الميادين وخصوصاً العلوم الشرعية؛ حصراً عند غير المحصنين بثوابتها، إضافة لعدم الاهتمام باللغة التي تعتبر أوعية التفكير وليس مجرد وسيلة للتعبير، فهي أداة الفعل الحضاري ووعاء الهوية، بل هي التراث لأنها طريقة الفهم. فالأمة المهملة للغتها أمة متوقفة حضارياً عن الامتداد والإبداع؛ أي مهزومة، لأنها تفكر بأوعية الآخر وحسب، والمطلوب الاستفادة من معين الآخر، وإلا انتفى التواصل بين الذات وخارجها لإحداث حضارة، مما يحدث إعاقة، أي: صراع.

لكن فهم إدارة الحوار وكيفية التعامل معه على اعتبار أنه سنة من سنن الله تعالى في الكون، هو القضية المهمة في رفد الأمة بالإبداع الحضاري دون الوقوف على موقع الدفاع الدائم عن الذات إثر التهم الملقاة علينا متى شاء الآخر، فنفقد المبادرة ونتحول لرفد فعل عفوي دون اختيار منا، مما يعني: وجوب نقل كنوز وقيم الحضارة الإسلامية إلى الآخر، لنسهم فعلاً في الحوار الإنساني الحضاري المثمر؛ يكون فيها الأكرم هو الأنقى والأكثر فضيلة.

تناول المؤلف أبرز المتغيرات العالمية في الربع الأخير من القرن العشرين، منتهياً إلى تعملق الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة بتفكك

الاتحاد السوفياتي، فنشأت تطورات متناقضة لمصير الإنسانية، على ضوء اليقظة العنيفة للقوميات والهويات والثقافات، واكتشفوا أن القيم الرأسمالية وما يصحبها من تحررية اقتصادية وسياسية يمكن أن تشكل مستقبل الإنسانية قاطبة؛ من هنا جاء كتاب الأمريكي الياباني (فوكوياما): نهاية التاريخ، أي: نهاية الحرب الباردة، وانتصار الرأسمالية والتحررية بصورة أبدية على الشيوعية. ورجح الباحث بأنه انتصار الغرب على الغرب؛ لأن الرأسمالية والشيوعية كلاهما ثمرة الفكر الغربي، مما يمكن تسمية هزيمة المعسكر الشيوعي ثقافية وسياسية، أي: هزيمة حضارية، لأن الإعلام الأمريكي غزا المجتمعات السوفياتية بحرية المأكل والمشرب ورغد الحياة.

وتوخّى الكاتب مجادلة أفكار الآخرين بالهدوء المعرفي مفضلاً إقامة البرهان على تشنج العدوان، على أمل أن يكون بين حضارة الأمة والحضارات الأخرى حواراً لا صراع فيه. في حين أن النصر المنشود ليس عسكرياً لأن السلام منهج الإسلام، والمطلوب الدفاع المشروع عن أصول الأمة الروحية والثوابت الحضارية.

وتساءل أين موقعنا من صراع الحضارات، حيث قسم العالم إلى جنوب متخلف اقتصادياً وصناعياً وتكنولوجياً، وإلى شمال متخلف روحياً. فالأول معوق مادياً أي: يفتقد الوسائل، والثاني معوق روحياً أي: يفتقد الغايات، حسب تعبير المفكر الفرنسي «آلن تورين». والصراع كما أعلنه «صمويل هنتنغتون» لن يكون تقليدياً بين المصالح والأيديولوجيات فحسب بل بين الحضارات. إلا أن الحضارة الإسلامية هي الوحيدة التي تشكل حلقة وصل بين الشمال والجنوب، وبالتالي: مطلوب منها التوفيق بين الروح والمادة، وبين العقل والوحي، بين الغيب والمحسوس، بين الغايات والوسائل.

إن «هنتنغتون» يؤمن مثل «فوكوياما» أن التاريخ مات، أي: الجدل بين الاشتراكية والليبرالية، بمعنى نهاية الحرب الباردة، ويعلن عن بداية صراع جديد لا بين العقائد السياسية وإنما بين الحضارات، متجاوزاً إطلاق مصطلح «الإسلامي» إلى «المسلم» لنقابله مع النموذج «الصربي الأرثوذكسي» في البوسنة والهرسك. ويحدد مناطق الصراع في العقدين الأولين من القرن

العشرين، وذلك في: شمال البحر الأبيض المتوسط بإزاء جنوبه. وفي جمهوريات الاتحاد السوفياتي المسلمة وجمهورياته المسيحية. ولم يشر هنتنغتون لقضية القدس ليس لنقص في ثقافته عن الصراع القادم الحتمي حولها بل يريد إيهام الرأي العالمي بأن هذه المسألة محسومة لأنه يضع الثقافة اليهودية فيما يسميه المنظومة الثقافية الشرقية والتي يضع فيها الإسلام أيضاً وهو ضرب من ضروب التضليل، بينما الواقع أن الثقافة اليهودية انفصلت في أواخر القرن التاسع عشر عن جذورها الشرقية واندمجت في المشروع الاستعماري الإمبريالي الفكري والسياسي ضد العدو المشترك: الأمة الإسلامية. وتحولت اليهودية إلى الصهيونية، وأبْرَز مثقفو فرنسا وبريطانيا مصطلح الحضارة المسيحية واليهودية.

وتبنى نظرية المفكر الأمريكي «بول كيندي» في كتابه: الإعداد للقرن الحادي والعشرين، بأن العالم الإسلامي يفتقد «ثقافة المشروع»، وليس كما يقول السواد الأعظم الغربي بأن تخلف العالم الإسلامي يعود إلى معوقات تاريخية وحضارية وهم يقصدون بأن الإسلام مضاد للعلم، لكن كيندي يرد عليهم بأن الإسلام قبل النهضة الأوروبية في الرياضيات وعلوم رسم الخرائط والطب وغيرها من العلوم كان محور الحضارة. وكان أول «بابا» مسيحي مستنير هو سلفستر الثاني الذي رحل من فرنسا إلى جامعة قرطبة الإسلامية، وعندما بشر بالثورة العلمية والتكنولوجية آنذاك، ظنه مواطنوه مجنوناً. ويمكن القول: بأن تواصل رأس الهرم الكنسي مع مراكز الفكر الإسلامي المتنورة، لدليل تطبيقي على إشراقة التواصل الحضاري بين الذات والآخر، وأن المغيب عن نمو الحياة، هو المؤصِّل للتصادم بين الحضارات لأنه آحادي التفكير حتى عندما يخاطب ذاته.

وأن أهم إساءة للحضارة الإسلامية هو عدم التركيز على نتاج جماعة الأمة بما أسهمت من إنجازات إنسانية وفكرية عظمى، والاقتصار على أخطاء أفرادها؛ الخلفاء أو العلماء، حيث يركز على ظلم الحجاج وقساوته، وعلى محنة خلق القرآن، والصراع الدموي بين السنة والشيعة في الحقبة العباسية، وبالتالي: تتحول الثقافة إلى نكران الذات. والمشكلة برأيه عائدة إلى قراءة

التاريخ من كتب الأدب التي ألفت في بلاطات الملوك بقصد تسليتهم لا بقصد كتابة التاريخ والاعتبار به. فهذه الكتب ذات قيمة فنية متميزة ولكنها تاريخياً لا تعدو أن تكون أجزاءً ملحقة بكتاب «ألف ليلة وليلة»، وانتقد المستشار محمد سعيد العشماوي في كتابه «الخلافة الإسلامية»، كون مصادره من كتب الأدب المركزة على الأفراد لا جماعة الأمة.

والمهم أن الحضارة الإسلامية هي وليدة النتاج الفكري والسياسي عكس الحضارة الغربية التي أنتجتها الرؤية السياسية. وبالتالي: الإبداع الفكري في حق الخلفاء لا ينسب إليهم وإنما إلى أصحابه كقولنا مذهب أبي حنيفة، وإذا ما تمسك الحاكم به، يقال: الحاكم الحنفي. بينما إنتاج علماء الغرب للفكر نسب لحكامهم مثل تشريع حامورابي، ونابليون، والحقيقة هو جهد العلماء. ويبدو أن الإشكالية الحضارية المتنبأ عنها عائدة إلى تثقيف المجتمع بذهنية آحادية غير معبِّرة عن جماعة الأمة المسلمة، بما وصفه الكاتب بالتركيز على التاريخ الأصغر وهو رؤى الأفراد، دون التاريخ الأكبر وهو نتاج الخلافة أو العلماء أو جماعة الأمة. ولذلك: مطلوب إعادة قراءة تاريخ الإسلام ليتغير جذرياً من اعتباره تسلسل المدارس الفكرية، والمذاهب الثقافية على مدى القرون.

وفسَّر صراع الحضارات بسلوك الاستبداد والظلم الفردي أو الرسمي، وبالتالي ينشأ الصراع في الذات الإسلامية عندما يستبد الشخص الحاكم فيواجه بالفكر الحر الذي يشكل كفة الميزان الشعبية الأخلاقية؛ المرجعية في إعادة الحق والعدل إلى مجراه. وأن الحوار الحضاري يسلك سبيله عندما يجنح المستبد للحوار. وهكذا الصراع والحوار بين الشرق والغرب أي بين الحضارة المسيحية والحضارة الإسلامية. فالتصادم ليس بين الحضارات وإنما في الحقيقة هو بين أرباب الاستبداد والمصالح هنا وهناك. فالمثالب التاريخية كما هي موجودة في الحضارة الإسلامية كذلك تمثلت في الحضارة الغربية كقتلى الحربين العالميتين وذروتهما بهيروشيما وناكازاكي اليابانيتين، ومحاولة إبادة شعب فيتنام بالطائرات الأمريكية.

وتوقف عند إحصاءات شعبان محمد إسماعيل في كتابه «التشريع

الإسلامي مصادره وأطواره» لأهمية حصره الخلافات بين الأشخاص على مستوى الأمة في سبعة محطات أبرزها ظهور مفهوم «السياسة» بالمعنى الذي أقره فلاسفة الإغريق القدامى وخصوصاً أفلاطون وأرسطو وسقراط. واللافت هو انتقال الحسم في المجال الفكري إلى موقع السلطة أي السياسة، وهذا أهم مفصل يؤدي للصراع الحضاري مع الذات قبل الآخر.

يتسم عصرنا الراهن بأنه عصر تحولات، اكتسحت الثورة التكنولوجية والاتصالية كل قطاعات حياتنا، حيث تغلغل العلم في اتجاهين كبيرين: اتجاه الفضاء الكوني الواسع اللامتناهي، واتجاه جزئيات الخلايا الدقيقة. ولكن الذي وقع هو أن العلم المحض وجد نفسه عاجزاً عن فهم لغز الكون والحياة بمفرده، بل وأكثر من ذلك أحس بخطر انفراد العلم بإدارة الكون لأن العلم يكتشف ولا يفسر، يحلل ولا يبرر فاستنجد العلم بالدين. إذن أزمة الحضارة بصراعاتها هي: فقدانها للقيم والأخلاق والدين. فعلى سبيل «المال» أصبح الغربي مستعبداً للمصارف بالربا المسمى بـ «قروض المصارف»، حيث إن صفوة المجتمع الفرنسي تطالب بتحريمه قانوناً. وعلى صعيد «الطب» لم يعرف الغرب «قسم أبقراط» إلا من خلال ابن أبي أصيبعة في كتابه: عيون الأنباء لطبقات الأطباء، أي: كانوا فاقدين لمعنى الحِكْمة قبل التقائهم بالثقافة الإسلامية الأندلسية، حيث كان الغرب يعتبر قبل ذلك المرض حلولاً للشيطان في جسم الإنسان وعلاجه بالحرق والتعاويذ. وجاءت حكمة الأطباء المسلمين من كونهم فقهاء قبل التعمق في الطب فكان الفقه يسبق العلم بإرساء الأسس الأخلاقية، ويمكن اعتبار الأمة اليوم فاعلة في حتمية الصراع لا الحوار لأنها عزلت ثقافتها عن قيمها الحضارية، فهي كالغرب عامة أخذت الجانب المادي من العلوم ولم تأخذ الجانب الروحي، وتفوق الغرب عليها لتحكمه بوسائل الإنتاج والصناعة. لكن الحضارة هي الإنسان قبل كل شيء، والإنسان في مجتمعاتهم إنسان شقي مستعبد للتوجيه الآحادي من رأس المؤسسة المصرفية والسياسية والإعلامية.

وقارن بين الاقتصاد الغربي والمشرقي، بحيث إن الأول مبني على نظرية جمع الثروة وحسب، وإن الثاني مرتبط بالسلوك الأخلاقي للمجتمع

ضمن الحاجة، ولذلك فالحضارة الغربية مبناها على التسلط لأنها استحوذت على كل مرافق الإنتاج الاقتصادي بالاستعمار أو بفعل الوصاية العالمية، وبالتالي: المشكلة تكمن عند أبناء الحضارة المشرقية، ولن تحل إلا بفهم حركة الاقتصاد ثم التنسيق بين دول الوطن المشرقي، وأيضاً المواءمة بين المؤسسة التربوية والمؤسسة الاقتصادية، لأن الاقتصاد المؤثر في تفاعل الحضارة من أجل الإنسان لا روح فيها إن لم تنطلق من المحاور الآتية:

1 ـ الملكية: وهي أن العالم لله وحده، والإنسان مؤتمن عليه.

2 ـ الإنفاق: فإن من صفة المؤتمن عدم حبس المال، وهي قاعدة قرآنية وقاعدة أساسية في علم الاقتصاد الحديث.

3 ـ الرزق: ويرتكز على فكرة الربط بين الكسب والرزق الحلال.

4 ـ الأجر: وهو يكتسب معنى روحياً صرفاً، ومعنى مادياً محسوساً.

5 ـ التجارة: وتأخذ منزلة المعاملة مع الله، ثم المعاملة مع الناس، ثم المعاملة المادية بالمعنى الاقتصادي المتعارف.

وبهذه القيم الحضارية يمكن للأمة إثبات ذاتيتها مع الحضارات الأخرى، أن الحضارة الإسلامية تقوم على تسخير الوسائل من أجل الغايات، وبينما حضارة الغرب قائمة على تسخير الوسائل لمضاعفة الوسائل بلا غايات، ولذلك يطالب الغربيون بوضع حد قانوني لمشكلة «القروض المصرفية» المستعبدة للإنسان بأسلوب حضاري، وهي الربا المحرم في الإسلام.

وأن المشروع الحضاري في الإسلام بالرؤية السياسية، تكمن أهميته بتوثيق الصلة بين السياسة والفقه، بل بين السياسة والوحي، فالاستخلاف في الأرض هو قرار إلٰهي، أبرز معالمه: الحكم بالعدل، وأوهى صوره: التحكم بالاستبداد، فلا اعتبار لحكم مفتقد للفضيلة والقيم والمثل، وبالقيم الحضارية نحدد ماهية الإنسان فرداً ومجتمعاً، ولا يمكن ذلك إلا باستحضار الاستخلاف على قاعدة أنها أمانة موكلة للإنسان، أي: هناك ميثاق معقود بين الخالق والمخلوق، وروعة الأمانة أنها معروضة غير مفروضة، لكن الخالق لنقيصتين متعلقتين بالعمل السياسي، وهما: الظلم والجهل، حيث إنهما لا يتسم بهما فرد واحد، وإنما مجتمع بأسره، فالظلم نقيض العدل، وهما

مفهومان سياسيان، وكذلك الجهل نقيض العلم، فلا يظلم إنسان أو يجهل وهو بمفرده معزول عن الآخرين من أبناء جلدته، وإنما يقع ذلك ضمن مجتمع متكون من العائلة والقبيلة والأمة.

فالفكر السياسي الحضاري في الإسلام مؤسس على الثنائية الروحية والأخلاقية والتعاقدية: الاستخلاف والأمانة؛ وجدا أحياناً في موقع المسؤولية وقيادة الدولة وبالتحام الحاكم بسلطانه، ويبدو أن الاستبداد ليس سمة خاصة بالحضارة الغربية كما يصورها المؤلف، وإن كان يقر ضمناً في طيات صحائفه بالمنعطفات السياسية لحكام الأمة، مما يجعلنا نقول: إن بروز سمات الاستبداد السياسي أو الاقتصادي في أي حضارة إنسانية هو المحور للتصادم بين الحضارات.

والجدير بالذكر أن الباحث وجَّه بَنَانه النقدي إلى واقع المجتمع الإسلامي، أي إلى ذاتية الشخصية الإسلامية، كونها مارست القطيعة بين النص والواقع، فاتهمت بالمثالية والنصية المعطلة لمدارك العقل، فتناقضت الشريعة مع العلم لأن معتنقيها جهلوا مقاصدها لكثرة أهوائهم، فعدم اكتمال المعرفة العلمية هو أساس التردي الحضاري عند المسلمين لأنهم تمادوا في القطيعة بين النموذج والتطبيق أي السير بالشريعة على طريق الاجتهاد بالعقل دون مراعاة ضوابط النصوص، في حين أن الأمة لم تتصد لإنتاج فقه متجدد يضع ذلك المثال موضع التنفيذ في حياتنا السياسية والحضارية، وأعتقد أن سبب ذلك هو الخوف من كل جديد والتسليم لكل قديم.

إلا أن المقاومة الوطنية والإسلامية ترفع سلاح النموذج لطرد المحتل الصهيوني من فلسطين، لكنها لن تكون استثماراً مستقبلياً دائماً إن لم تتحول الشعوب العربية والإسلامية لكيان سياسي وفق المشروع الحضاري الإنساني، وهذا لن يكون إلا بالتوأمة بين الروح والمادة أي أن مرجعية الحضارة منبعثة من وحي السماء، كما يقول «مالك بن نبي».

وخلص المؤلف إلى أنه لم يقصد الرد على «هنتنغتون» بقدر ما أراد لأبناء الأمة التحصن بالأسس الحضارية الإسلامية من جليل المُثُل وكريم المبادئ، وهم يسعون لحوار الحضارات، فلا يتأخروا عن نداء المصير،

باحترام صادق لكل الحضارات، مع رفع هاماتهم بكبرياء مشروعهم.

وصفوة الاعتبار أن نظرية «صمويل» ليست نتيجة اجتهاد ذاتي لأحد الأساتذة الأمريكان، بل هي تلخيص نظري، ومقترحات سياسية لما ينبغي أن تكون عليه الأمور تجاه الحضارة الإسلامية كما يراها الغرب ويخطط لتنفيذها. فمقترحات «هنتنغتون» هي التالية:

1 ـ أن الديمقراطية نعمة لا يمكن أن يتمتع بها المسلمون، لأنهم باسمها ينصبون في الحكم الاتجاهات المتطرفة.

2 ـ أن السلام الدولي يجب أن يقتصر على الغرب، لأن انسحابه على العالم الإسلامي يحرم الغرب من بيع السلاح، وشفط الاحتياط من الثروات.

3 ـ أن تحديد النسل عملية استعجالية للعالم الإسلامي نظراً لتزايد المسلمين، واختلال التوازن الديمغرافي مع العالم الغربي.

4 ـ من الحكمة أن يقع دعم وتأييد الجماعات الموالية للمصالح والقيم الغربية في العالم الإسلامي.

5 ـ تقوية المؤسسات الدولية التي تعكس المصالح الغربية، وإعطاؤها الشرعية والعمل على دفع الدول غير الغربية للانضواء تحت جناح هذه المؤسسات.

6 ـ مزيد من تكريس الحضارة اليهودية المسيحية، ذات المبادئ المشتركة، في مواجهة الحضارة الإسلامية.

ولا بد من تثبيت مقولة: إن إضافة الحضارة الكنفشيوسية بجانب الحضارة الإسلامية في مواجهة الغرب، ما هو إلا للتخفيف من عنف ذلك الصدام المعلن، وإنما تفكير صاحب النظرية كله كان متجهاً للإسلام وصحوته الجديدة التي يصفها «هنتنغتون» بأنها: «صحوة متوحشة مفترسة»، بينما يصف الخطر الأصغر؛ الصين أساساً، بأنه: «خطر بطيء معتدل».

ولإدخال الأمة في حركة التاريخ يجب النظر والتفاعل الحضاري في الأمور الآتية:

1 ـ اعتبار الشورى نعمة إسلامية، لتحقيق معنى الشرعية بين الحاكم والمحكوم.

2 ـ إقرار السلام بين المجتمعات المسلمة، فإن صراع الحضارات موجود بداخلها أيضاً.

3 ـ التأكيد على الموقف الإسلامي في المؤتمر العالمي للسكان والتنمية بما يتعلق بالإجهاض بحجة حرية المرأة، والذي رفضه كثيرون في أمريكا وأوروبا.

4 ـ دعم الاتجاهات الموالية للمصالح والقيم الإسلامية إذا ما تحلت بالفضيلة والوسطية والاعتدال.

5 ـ دعوة المؤسسات الدولية بالإضافة إلى احترام مواثيقها والحرص على احترام قضايا الحق والعدل والسلام، ولترفع الأمم المتحدة دعمها للمظالم الموجهة ضد المسلمين، والوقوف مع منظمة المؤتمر الإسلامي، والعمل على الخروج بالجامعة العربية من مأزقها.

6 ـ القول بالحضارة اليهودية المسيحية تزوير حضاري، فاليهود شرقيون، ولم يحمهم من الاضطهاد المسيحي إلا المسلمين بمحاكم التفتيش في الأندلس (بعد 1492م) عندما التجأوا للخلافة الإسلامية والمغرب الإسلامي، ثم في عملية إبادة النازية (1939 ـ 1945م).

وعلى الأمة الإسلامية اعتبار اليهود أصحاب دين سماوي، لا يحق لهم العدوان على حقوقنا في القدس، فكل سلام لا يؤسس على العدل فهو هش.

والحاصل: أن الصراع بين الحضارات أهم مقدماته الاستبداد سواء كان في الشمال المتخلف اقتصادياً أو الجنوب المتخلف روحياً. وثانيها اختصار المرجعية الفكرية بالمرجعية السياسية أيضاً بالتحكم. والاستبداد لا دين له، ولا جهة محددة تحيط به لنحاكمه بالمطلق، فتارة يكون في الغرب وأخرى يتجذر في الشرق. فأينما قدمت المصالح للذات على الآخر: وقع الصراع. وأينما استخدمت المصلحة وفق الحاجة للذات: تأصل الحوار مع الآخر.